

آفاق حل الأزمة البرلمانية البحرينية

الخميس 27 مارس

الخليج الاماراتية

رضي السماك

بات من الواضح أن الأزمة البرلمانية البحرينية الراهنة وهي أخطر الأزمات التي مر بها البرلمان الحالي، والناجمة عن إصرار جمعية الوفاق طلب استجواب وزير شؤون مجلس الوزراء الشيخ أحمد عطية الله آل خليفة المتهم من قبلها بالفساد والفتوية، في مقابل إصرار رئيس المجلس النيابي خليفة الظهراني والكتل النيابية الأخرى على رفض هذا الاستجواب، نقول: بات من الواضح أن هذه الأزمة هي أزمة جدية تهدد السلطة التشريعية بالشلل إذا ما استمرت جميع الأطراف المعنية على مواقفها الثابتة دونما حلحلة للوصول إلى مخرج حل وسط مشرف يحفظ ماء وجه الجميع كبديل عن التنازل المجاني المهين والذي يشكل إخراجاً أمام قواعدها الانتخابية. ويزيد من تعقيد الموقف ودقته مرور أربع جلسات والأزمة تراوح مكانها، حيث يتكرر ذات السيناريو من الإصرار المتبادل على المواقف نفسها، فانسحاب رئيس المجلس خليفة الظهراني، فاندلاع المجابهات الصاخبة بين النواب من دون البت في القضايا الآنية المهمة المطروحة على جدول الأعمال، اللهم النزر اليسير منها هذا إذا تيسر الأمر بمناقشتها.

لا يبدو في الأفق حتى الآن أي مخرج لحل وسط، الأمر الذي يذكرنا بتشابه هذا السيناريو المتكرر الممل مع سيناريو شلل المجلس النيابي اللبناني منذ عدة شهور لغياب الاتفاق على انتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية حيث فشل الاجتماع المطلوب لتحقيق النصاب 17 مرة على التوالي.

ومع ذلك فثمة عدة أسباب تدفعنا للتفاؤل بأن الأزمة البرلمانية البحرينية لن تكون بأي حال من الأحوال صورة طبق الأصل للأزمة اللبنانية، وأن ثمة حلاً وسطاً مشرفاً يرجح أن يتم التوصل إليه خلال الجلسة المقبلة، وأن سيناريو حل البرلمان الذي يلوح رئيس المجلس النيابي من مخاوف وقوعه مذكراً ببرلمان 1973 ليس صحيحاً، فلا السلطة البحرينية في وارد اتخاذ مثل هذه الخطوة، وبخاصة بعد ما انعطت من التجربة البرلمانية السابقة وأمنت للتجربة الجديدة كل ما يجنبها اتخاذ مثل هذا القرار، ولا "الوفاق" التي قاطعت الدورة البرلمانية السابقة في وارد الاكتراث أو التخوف من لجوء السلطة إلى خطوة كهذه مستبعدة أصلاً وذلك كما هو واضح جيداً من قراءة مواقفها واتجاهاتها من قبل أي مراقب أو محلل سياسي.

لكل هذه العوامل والأسباب نبني تفاؤلاً بأن الرموز العقلانية والحكماء من النواب سيبدلون قصارى جهودهم رغم قلتهم بالتصافر مع الجهود الحثيثة التي تبذلها رئاسة الحكومة والقيادة السياسية ورئاسة الغرفة الثانية المعينة (مجلس الشورى) لفتح الطريق المسدود الذي وصلت إليه الأزمة لإنقاذ السلطة التشريعية من الشلل، وتفادي الوصول إلى أي سيناريو غير محمود العواقب من السيناريوهات المتوقعة المشار إليها آنفاً، بما فيها انسحاب الوفاق من البرلمان ومن ثم الحفاظ على سمعة التجربة النيابية الوليدة، فضلاً عن سمعة المشروع الإصلاحي البحريني. وفي هذا الصدد وتأكيداً لذلك تبرز أهمية

ودلالات المبادرات والمساعي الأخيرة التي بادرت إليها الأطراف والجهات العقلانية المذكورة. كموقف الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الذي اجتمع مع رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني، أكد فيها الأول خلال المقابلة للثاني أن إنجاح التجربة الديمقراطية يتطلب عملاً مشتركاً بين جميع مكونات المجتمع ومؤسساته الرسمية والشعبية، بمعنى أنه لا يجوز تجاهل أي مكون من هذه المكونات أوقات الأزمات المستعصية. وكذلك اجتماعه بكتلة الوفاق بناء على طلبها برئاسة الشيخ علي سلمان، وحرصه على التأكيد خلال هذه المقابلة تقديره للدور الذي تقوم به الكتل البرلمانية وبضمنها "الوفاق" على الساحة الوطنية والبرلمانية، وأن مجلس النواب، بكتله وأعضائه، شركاء مع الحكومة في تحمل المسؤولية الوطنية، وكل له دوره الذي كفله الدستور، كما أكد رئيس الحكومة البحرينية أن الحق الرقابي للنائب مكفول دستورياً على أعمال الحكومة بجميع وزرائها من دون استثناء. كما أكد أيضاً ضرورة عدم إعاقة الأدوات البرلمانية.

هذا إلى جانب مبادرة رئيس الغرفة المعنية (مجلس الشورى) وهو في ذات الوقت رئيس البرلمان بغرفتيه المنتخبة والمعينة علي الصالح إلى الاجتماع بقيادة "الوفاق" في مقرها للبحث عن سبل أو مخارج للطريق المسدود الذي وصلت إليه الأزمة البرلمانية.

فهل نرى سيناريو آخر يختلف عن سيناريو الأزمة البرلمانية الكويتية في الخروج من الأزمة؟